الانتخابات البرلمانية العراقية (الثالثة) لعام ٢٠١٤ م (مؤشرات الإصلاح والتغيير)

* م.د. محمد عبد الحمزة خوان المجتومى

نبذة عن الباحث :
مدرس مادة الانظمة السياسية في جامعة القادسية كلية القانون .
حاصل على شهادة الدكتوراه من جامعة بغداد.
التخصص الدقيق علوم سياسية – نظم سياسية

The Constrains of Freedom of Opinion within the Scope of Public Employment "Comparative study"

CONCLUSION

Iraqi third parliamentary elections in ٢٠١٤, which resulted in the formation of third constitutional government was one of the important phases of Iraqi political process. The wide political participation in that election refers to the desire of Iraqi people to take part in making decisions of the country in all fields whether political, economic, social and cultural ones. The study sheds light on the important stages of elections, and the complicationsthat passed through, and the final result of the new government presided by Dr. Hayder Al-Ebadi. To say the least about that election is that it resulted in forming of the third constitutional government, and this government would not be born without religious authority pressure in holy Najaf who demanded to change, and urged people to participate in elections. The religious authority calls political blocs to abide by the constitutional timing to form the three presidencies after declaring election final results. Also, the demands of some regional

and international calls to form the government especially Iraq has witnessed, during this election, a fierce terrorist attack where some parts of Iraqi cities, villages and districtsare invaded by terrorist gangs. As a result, thousands of people have been displaced and emigrated based on ethnic, racist and sectarian reasons. During this critical time, political blocs are required to neglect these unimportant issues to take one-man stand against terrorism forces. Constitutional government success during these conditions required setting up a governmental programme, which is announced in the council of representatives when Al-Ebadi's government acquired confidence.The programme includes solving the unresolved issues between the federal and regional governments.Also, the government has to develop the provinces that lack services or has high rates of unemployment, and building an inclusive national strategy that sets up solutions for all challenges that face Iraq whether from inside or outside.

المقدمة :

إن الانتخابات هي من متطلبات النظام الديمقراطي باعتبارها وسيلة للتداول السلمي للسلطة بين القوى السياسية والحزبية المتنافسة للوصول الى السلطة من اجل تطبيق برامجها وشعاراتها على ارض الواقع . كما انها تعبر عن المشاركة الشعبية الواسعة في الحياة السياسية لأحداث التغيير في قمة النظام السياسي والمساهمة الفاعلة في صنع السياسيات القرارات الهامة للدولة . وقد عرف العراق بعد تغيير نظام البعث في ٩ نيسان ٢٠٠٣ تعددية سياسية وحزبية متزامنة مع التوجه نحو بناء نظام ديمقراطي تعددي فدرالي يشمل جميع اطياف ومكونات الشعب العراقي وفق ما نص عليه دستور العراق النافذ ٢٠٠٥ الذي تم الاستفتاء عليه في ٢٠٠٥/١٠/١٥ . وبذلك تم تنظيم انتخابات برلمانية ومحلية متعددة تشكلت بموجبها حكومات اتحادية مركزية و حكومات محلية على مستوى المحافظات وكان اخرها الانتخابات البرلمانية التي نظمت في٧ اذار ٢٠١٠م والتي تمخض عنها تشكيل الحكومة الاتحادية الثانية برئاسة نوري المالكي . اما انتخابات البرلمانية الثالثة في ظل دستور ٢٠٠٥ فهي انتخابات ٣٠ نيسان ٢٠١٤ م موضوع البحث فان لها اهمية كبيرة على الواقع العراقي وكذلك على المستقبل في ظل الاوضاع السياسية والامنية المتدهورة التي يشهدها العراق والتي سوف يكون لها انعكاس على المستوى الداخلي فيما يتعلق بالعملية السياسية وتطورها وعلاقة

الأطراف الفاعلة فيما بينها وأيضا على مستقبل علاقات العراق الاقليمية والدولية .

فالانتخابات من حيث نسبة المشاركة فيها من قبل الشعب ونتائجها تدلل على طموح المواطنين في اعتماد البرامج المحددة للأحزاب والكتل السياسية وبما يلبي طموحاتهم ومصالحهم لذلك كان للانتخابات النزيهة عبر التاريخ فعل الثورات والانقلابات حيث يتم بناء انظمة سياسية ديمقراطية وتأليف حكومات ديمقراطية تجدد بالاقتراع السري المباشر لا عن طريق العنف والاقتتال والانقلابات العسكرية.

أهمية الدراسة :- تنبع أهمية هذه الدراسة كونها تعالج موضوع مهم وحيوي يتعلق بالشأن العراقي والمتمثل بالانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٤م وما يمكن ان تحمله من نتائج مؤثرة على واقع ومستقبل العراق السياسي والاقتصادي والاجتماعي والامني.

فرضية الدراسة :- تنطلق فرضية الدراسة من نقطة محورية تتمثل بالإجابة على التساؤل الذي مفاده ماهي انعكاسات هذه الانتخابات على واقع ومستقبل العراق في كافة المجالات وماهي اثارها المستقبلية .

اما عن خطة الدراسة :- فقد تضمنت الدراسة المنهجية ثلاث مباحث اساسية فضلا عن المقدمة والخاتمة.

تضمن المبحث الاول :- ماهية الانتخاب والبيئة الانتخابية في العراق عام ٢٠١٤م . اما المبحث الثاني فقد تضمن :- موقف المرجعية الدينية من الانتخابات البرلمانية ٢٠١٤ م

اما المبحث الثالث :- قد تضمن نتائج الانتخابات وتشكيل الحكومة الدستورية الثالثة وتكليف الدكتور حيدر العبادي بتشكيل الحكومة في ١١اب ٢٠١٤م.

المبحث الاول: ماهية الانتخاب والبيئة الانتخابية في العراق عام ٢٠١٤ م

تشكل الانتخابات التشريعية في اي دولة جوهر العملية الديمقراطية والتعددية السياسية والحزبية وانعكاس المشاركة السياسية كأسلوب افضل وأسلم من قبل الشعب في صنع القرارات والسياسات المصيرية للدولة والتداول السلمي للسلطة لاختيار ممثليهم عبر صناديق الاقتراع .

كما تمثل الانتخابات في اي بلد محطة مهمة من محطات العملية الديمقراطية والمشاركة السياسية التي تعكس نسبة المشاركة فيها مدى رقي وتطور الشعب باتجاه المشارك في صنع القرارات والسياسات العامة للدولة يتناول هذا المبحث بصورة موجزة ماهية الانتخاب والبيئة الانتخابية التي سادت في العراق قبل الانتخابات البرلمانية التي تمت في ٣٠/نيسان ٢٠١٤م منذ صدور قانون الانتخابات رقم ٤٥ لسنة ٢٠١٣ م .حيث

عصفت بالبيئة الانتخابية الكثير من الازمات والمعوقات والتي تم تجاوزها والتي سوف يتم تناولها في هذا الاطار .

إن انهيار النظام الشمولي السابق وبدء عمليات التحول نحو الديمقراطية قد صاحبه بعض الظواهر التي لابد من تشخيصها وتحليلها ووضع الحلول والمعالجات الناجعة لها للانطلاق باتجاه إرساء قواعد الدولة المدنية الجديدة بثوابتها التي تفرضها متطلبات ومعطيات المشروع الديمقراطي والتي من أبرزها الانتخابات النزيهة ونسبة المشاركة الفاعلة فيها.

المطلب الاول: ماهية الانتخاب

سنتناول في هذا المطلب المعنى اللغوي للانتخاب وكذلك المعنى الاصطلاحي للانتخاب وذلك من أجل معرفة ما تعنيه هذه الكلمة وما تدل عليه .

في المعنى اللغوي يقال في اللغة نخب ، أي انتخب الشيء : اختاره ، وانتخب الشيء : انتزعه أخذ نخبته ، والنخبة ما اختاره منه ، ونخبه القوم ونخبتهم : خيارهم قال الأصمعي : يقال هم نخبة القوم ، ويقال جاء في نخب أصحابه ، أي في خيارهم ، والانتخاب : الاختيار والانتقاء ، ومنه النخبة ، وهم الجماعة تختار من الرجال ، فتنتزع منهم ، وفي حديث علي عليه السلام ، وقيل عمر : وخرجنا في النخبة ، النخبة بالضم : المنتخبون من الناس ، المنتقون ، وفي حديث ابن الأكوع : انتخب من القوم مائة رجل ، ونخبة المتاع : المختار ينتزع منه[1].

أما المعاجم التي تنحى منحى التحديث كالمعجم الوسيط فقد ذكر في باب نخب ، نخبا : أخذ نخبة الشيء ، وانتخبه : اختاره وانتقاه ، أي اختاره بإعطائه صوته في الانتخاب ، والانتخاب : الاختيار ، إجراء قانوني يحدد نظامه ووقته ومكانه في دستور أو لائحة ليختار على مقتضاه شخص أو أكثر لرياسة مجلس أو نقابة أو ندوة لعضويتها ، أو نحو ذلك ، والمنتخب : من له حق التصويت في الانتخاب ، والمنتخب : من أعطي الصوت في الانتخاب ، من نال أكثر الأصوات فكان هو المختار[2].

أما في المعنى الاصطلاحي للانتخاب ، ولأن العملية الانتخابية تتصل بالعديد من الجوانب السياسية والاجتماعية والديموغرافية ، لذلك اتخذ الكتاب والمهتمين بهذا الشأن مذاهب شتى في تبيان المعنى الاصطلاحي للانتخاب .

فقد ركز البعض منهم على الناحية الإجرائية في الانتخاب ، فعرفوه على أنه مجموعة من الإجراءات والتصرفات القانونية متعددة الأطراف والمراحل يخضع بمقتضاها تحديد الهيئات الحاكمة العليا في الدولة لموافقة ورضاء المحكومين أصحاب السلطة الحقيقية في المجتمع[3].

فيما ركز عدد آخر من الكتاب والفقهاء على جانب الاختيار في العملية الانتخابية بالقول إن الانتخاب هو "اختيار الناخبين لشخص أو أكثر من بين عدد من المرشحين لتمثيلهم في حكم البلاد"[٤]. فيما ذهب غالبية فقهاء القانون الدستوري إلى إعطاء الانتخاب تعريفات تركز جميعها حول كونه أداة لتداول السلطة سلميا وتطبيقا فعليا لحق المشاركة في الحياة السياسية وهو أحد الأركان الأساسية للديمقراطية ، وذلك بالقول إن الانتخاب هو "الوسيلة الأساسية والوحيدة لإسناد السلطة في النظم الديمقراطية المعاصرة من ناحية ولتحقيق حق المشاركة في الحياة السياسية من جانب أفراد الشعب من ناحية أخرى" [٥]. بينما يذهب الفقهاء وعلماء الدين الذين يقارنون بين الانتخاب وبعض التطبيقات الفقهية في الشريعة الإسلامية كالبيعة والشورى إلى تعريف الانتخاب بأنه "أمانة وشهادة وولاء وبراءة[٦].

أما الباحث فيعرف الانتخاب (بأنه (نص دستوري وقانوني يعطي لمن تتوفر فيهم الشروط من أفراد الشعب الحق لأداء الشهادة وصون الأمانة للأجيال باختيار ما يمثله في السلطة.

المطلب الثاني: دور المفوضية المستقلة العليا للانتخابات

مع اعلان القانون الانتخابي رقم ٤٥ لسنة ٢٠١٣ في ٢٠١٣/١١/٢٥ م الذي تضمن (٤٨) مادة وتحديد موعد اجراء الانتخابات البرلمانية في ٣٠/نيسان /٢٠١٤م [٧]. باشرت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بالإعداد لهذه الانتخابات وتوفير كافة المستلزمات التي من شأنها انجاح هذه الممارسة الديمقراطية حيث شرعت المفوضية بأعداد السجلات للمواطنين وفق احصائيات وزارة التجارة الخاصة بالبطاقة التموينية حيث بلغت الاحصائيات الاخيرة للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات بان اعداد العراقيون الذي سوف يشاركون بالانتخابات هي (٢١,٥٤٢,٨٨٢) احدى وعشرون مليون وخمسمائة واثنان واربعون الف وثمانمائة واثنان وثمانون لاختيار (٣٢٨) نائباً في البرلمان العراقي الجديد[٨].

إن من الضمانات الأساسية والسابقة للعملية الانتخابية هي عملية إعداد جداول الناخبين وكيفية التقيد بها ، لذلك تعد عملية تسجيل الناخبين من أكثر الأجزاء تعقيدا في مراحل العملية الانتخابية بل أنها تضع القائمين على الانتخابات أمام تحديات حقيقية خاصة إذا تمت هذه العملية في ظروف استثنائية يسود فيها عدم الاستقرار وانتشار عمليات الفساد والتي ستؤثر بدورها على نتائج الانتخابات ومسارها ، حيث خصص القانون الانتخابي الفصل الخامس (سجل الناخبين المواد (١٦-٢٠) لبيان الدور الذي تقوم به المفوضية في تسجيل الناخبين لمن تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها في المادة (٥) من هذا القانون. وقد أعطى القانون

الجديد أهمية كبيرة بالنسبة لسجلات الناخبين وهو ما نصت عليه المادة (٤١/ثالثا) . حيث ربط القانون نتائج الانتخابات بعملية تدقيق سجل الناخبين (لا تعد نتائج الانتخابات في المحافظات قبل الانتهاء من عملية تدقيق سجلات الناخبين فيها كأساس لأي عملية انتخابية مستقبلية أو سابقة لأي وضع سياسي أو إداري)[٩]. وقد استخدمت المفوضية لأول مرة في العراق مشروع التحقق والتسجيل الالكتروني في هذه الانتخابات وقد قرر مجلس الوزراء منح المفوضية المبالغ اللازمة لإنجاح هذا المشروع المهم . وقد استبعدت المفوضية اكثر من (٣١٧) مرشحا للانتخابات لشمولهم بالمسائلة والقيود الجنائية[١٠].

ومن المفارقات المهمة التي كادت تعصف بالعملية الانتخابية وربما تأجيلها تقديم مجلس المفوضين استقالتهم بصورة جماعية في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات احتجاجاً على ضغوطات وتدخلات من قبل السلطات التشريعية والقضائية . وقد مثل هذا الامر سابقة خطيرة على صعيد اجراء الانتخابات البرلمانية في العراق ،خاصة مع اقتراب موعد الانتخابات التشريعية في الثلاثين من نيسان ٢٠١٤م .

واوضح بيان المفوضية بان المفوضية العليا أمام التزام تاريخي مهم يتمثل بضرورة المحافظة على استقلاليتها وحيادتيها ووقوفها على مسافة واحدة من الجميع لاسيما ان مجلس المفوضين قد اقسم على العمل بنزاهة وحيادية والالتزام بمبادئ الدستور والقوانين النافذة .

واضاف البيان ان الاستقالات جاءت على ضوء تعرض المفوضية لضغوطات كبيرة جداً نابعة من التنازع بين السلطتين التشريعية والقضائية في طبيعة القرارات الصادرة من كل جهة والمتعلقة بتفسير الفقرة (١) من المادة (٨) من قانون الانتخابات رقم (٤٥) لسنة ٢٠١٤م حيث تلزم كل جهة المفوضية بتطبيق قراراتها على الرغم من تعارضها مع قرارات الجهة الاخرى[١١]. ودفع قرار الاستقالة رئيس الوزراء نوري المالكي الى القول " ان مجلس النواب قفز على صلاحيات عمله المتمثلة بتشريع القوانين " كما حمل البرلمان مسؤولية استقالة مجلس المفوضين وكذلك ابدى مخاوفه من مخاطر حصول قرار قانوني بتأجيل الانتخابات[١٢]. الا ان مجلس المفوضين عاد والغى الاستقالة بعد مناشدات من قبل السلطات الثلاث وكذلك من قبل مؤسسات المجتمع المدني والشعب العراقي . ثم عادت المفوضية واكملت جميع الاستعدادات اللوجستية والفنية لإجراء الانتخابات في موعدها المحدد في ٢٠١٤/٤/٣٠م.

بلغ عدد الكيانات السياسية والائتلافات المصادق عليها لخوض الانتخابات ٢٧٧ كياناً سياسياً . ولكن بعد انسحاب عدد منها وخاصة في محافظات الانبار وصلاح الدين ونينوى لأسباب امنية اصبح عدد القوائم

التي ستخوض الانتخابات(١٠٧) قوائم توزع بواقع (٣٦) ائتلافاً سياسياً (٧١) كياناً سياسياً وبلغ عدد مجموع الناخبين العراقيين الذين يحق لهم الانتخاب (٢١,٤٠٠,٠٠٠) ناخب من بين عدد سكان العراق البالغ (٣٤,٨٠٠,٠٠٠) نسمه اما في ما يتعلق بالاستعدادات لأجراء الانتخابات فقد اعلنت المفوضية عن وجود (٢٢٥,٠٠٠) وكيل للكيانات السياسية يرافقه اكثر من (٢٠٠٠) مراقب اجنبي بعضهم موفدون من منظمات عربية ودولية اضافة الى وجود ٣٠٠٠ صحفي محلي قاموا بتغطية وقائع الانتخابات بالإضافة إلى ٣٠٠ صحفي اجنبي كما وزعت المفوضية (٨٥٪) من بطاقات الناخب الالكترونية في عموم محافظات العراق في(١٩) مكتب للمفوضية بالاعتماد على بيانات وزارة التجارة كما قامت المفوضية بسحب (٢٧٠٠٠) بطاقة ناخب الكترونية بعد ان اكتشفت انها تعود لناخبين متوفين او ان اسمائهم مكررة في سجل الناخبين كما صرح بذلك عضو مجلس المفوضين في المفوضية صفاء إبراهيم الموسوي الناطق الرسمي باسمها[١٣]. ومن اجل منع التزوير عمدت المفوضية الى اشتراط ان يستخدم الناخب القلم المعتمد في مركز الاقتراع وان استخدام اي قلم اخر في ورقة الاقتراع يجعلها ورقة باطلة وفق هذه المعايير .

اما في ما يتعلق بمراحل الانتخاب فقد اعتمدت المفوضية عدة مراحل للتصويت هي التصويت الخاص والتصويت الخارج وهو ما نصت عليه المادة (٤٠) من القانون الانتخابي (يكون التصويت الخاص قبل (٤٨) ساعة من موعد الاقتراع العام ويشمل منتسبي وزارة الدفاع والداخلية وكافة الأجهزة الأمنية ، النزلاء والموقوفين ، المرضى الراقدين في المستشفيات والمصحات الأخرى ، المهجرين وفق أحدث إحصائية رسمية تزود بها المفوضية من وزارتي الهجرة والمهجرين والتجارة ، عراقيو الخارج)[١٤]. ففي ٢٨ – نيسان تم اجراء التصويت الخاص وبلغ عدد من يحق لهم التصويت مليون (٢٣) الف حسب احصائيات الجيش ومنتسبي الاجهزة الامنية وكانت نسبة المشاركة ٩٣٪. أما المغتربين في الخارج فقد بلغ عدد المصوتين (٧٨٥ الفا) وفق احصائيات وزارة الخارجية وإحصائيات انتخابات ٢٠١٠ توزعت في (١٩) دولة عربية وأجنبية. أما فيما يتعلق بمرحلة التصويت العام والتي تمت يوم ٣٠/نيسان/٢٠١٤ . فقد بلغت نسبة المشاركة ٦٣٪ كما أعلنت بذلك المفوضية العليا المستقلة للانتخابات .

المبحث الثاني: موقف المرجعية الدينية من الانتخابات البرلمانية العراقيةلعام ٢٠١٤ م

ان للمرجعية الدينية في النجف الاشرف مواقف تاريخية واضحة اسهمت وبشكل كبير في بناء الدولة العراقية الحديثة يمكن تتبعها منذ

سقوط الامبراطورية العثمانية في الحرب العالمية الاولى واحتلال العراق من قبل الانكليز عام ١٩١٧ م. وتمثلت تلك المواقف برفض الاحتلال والمقاومة وصولا الى تأسيس الدولة العراقية وقيام النظام الملكي في حزيران ١٩٢١ م .وبعد تغيير نظام حكم البعث في ٩ – نيسان – ٢٠٠٣ كان للمرجعية الدينية مواقف حاسمة اثرت بشكل مباشر في مسار بناء الدولة العراقية على اسس وطنية تمثلت بالدعوة الى كتابة دستور دائم يوافق عليه الشعب العراقي بالاستفتاء العام وتشكيل حكومة وطنية وفق الالية التي يضعها الدستور و الذي تم الاستفتاء عليه في ١٥/ ١٠/ ٢٠٠٥ م.

وبقدر تعلق الامر بموقف المرجعية من الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٤م موضوع بحثنا فيمكن النظر الى هذا الموقف من خلال مطلبين يشمل المطلب الاول موقف المرجعية قبل الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٤ م . أما المطلب الثاني يتضمن موقف المرجعية الدينية بعد اعلان نتائج هذه الانتخابات في ١٩/ايار/٢٠١٤م وتشكيل الحكومة الدستورية الثالثة برئاسة الدكتور حيدر العبادي .

المطلب الاول: موقف المرجعية الدينية قبل اجراء الانتخابات

في ما يتعلق بموقف المرجعية الدينية قبل ٣٠/نيسان/٢٠١٤ م عمدت المرجعية الدينية الى الدعوة الى اختيار الاكفاء في الانتخابات داعية في الوقت نفسه الى التغيير الضروري خاصة مع استشراء حالات الفساد والفقر التي اثرت على الشعب العراقي. وقد عبرت المرجعية الدينية عن ذلك واكدت وفق توجيهات مكتب السيد علي السيستاني (دام ظله) (ان انتخابات مجلس النواب تحظى بأهمية بالغة في رسم مستقبل البلد ومستقبلنا ومستقبل ابنائنا واحفادنا والحكومة تنبثق من مجلس النواب الذي يمثل السلطة التشريعية في البلد بالإضافة الى مهامه في الرقابة على مؤسسات الدولة وان من لا يشارك في الانتخابات يعطي فرصة لغيره لرسم مستقبله ومستقبل اولاده وهذا خطأ لا ينبغي للمواطن ان يقع فيه [١٥]. كذلك دعت المرجعية الى حسن انتقاء المواطنين لمرشحيهم خلال الانتخابات البرلمانية وعدم الانصياع للضغوطات التي يمكن ان تؤثر في اختيار المرشح المناسب كذلك وصفت التنافس بين المرشحين لخدمة البلد بالأمر الصحي وهو ما تم الاعلان عنه من قبل جميع المرشحين من اجل حلحلة هموم البلد والقضاء على المعاناة والفقر ومحاربة الفساد[١٦].

وجددت المرجعية موقفها وكلمتها الاخيرة قبل الانتخابات بالتأكيد على بعض النقاط عن طريق توزيع مكتب المرجع الديني السيد علي السيستاني اوراق وملازم احتوت على افكار وطروحات اجابة على اسئلة الناخبين ومن جملة المواضيع التي اجابة عليها تلك الاستفسارات (ان السيد السيستاني يقف على مسافة واحدة من جميع القوائم دون تأييد

لهذا او ذاك (وكان السؤال هل هذا يعني انها على نفس المسافة بين من صوت للفقرة (٣٨) سيئة الصيت من قانون التقاعد وبين من لم يصوت عليها ومن ادى واجبه كنائب ومن لم يادیه ؟ وكان الجواب ((ليس معنى كونه على مسافة واحدة هو انه يساوي بين الصالح والطالح اي بين من بذل ما يستطيع من خدمة الناس ومكافحة الفساد وبين من لم يعمل إلا لمصلحة نفسه وجماعته و... بل معناه انه لا يدعم اي من المشاركين في الانتخابات . فمسؤولية الاختيار انما هي على الناخب نفسه . فليحسن الاختيار لكي لا يندم لاحقاً [١٧])).

كذلك افتى سماحة السيد السيستاني في الحالتين التاليتين

١- يقوم بعض المواطنين ببيع بطاقته الالكترونية لحاجته الى المال او لعدم رغبته في المشاركة في الانتخابات فهل يجوز ذلك ام لا ؟ .

٢- يقوم بعض المرشحين بتوزيع بعض الهدايا على المواطنين او تقديم بعض الخدمات لهم مشترطاً عليهم التصويت له في الانتخابات فهل يجوز للمواطن ان يقبل منه ذلك ؟ وكان جواب سماحة السيد السيستاني (دام ظله)[١٨] .

١- هذا غير جائز . ٢- هذا غير جائز ايضاً .

وبذلك فإنه ومن خلال هذه البيانات والخطب والفتاوى . نجد أن المرجعية الدينية قد وضعت حق الاختيار ومسؤوليته على الناخب ورسمت له الخطوط الواضحة التي لا لبس فيها وهو أن ينتخب من تتوفر فيه الشروط الصحيحة من الكفاءة والنزاهة وحب البلد والإخلاص له والإيمان بوحدته واستقلاله .

المطلب الثاني: موقف المرجعية بعد اعلان نتائج الانتخابات .

اما فيما يتعلق في هذا المطلب حول موقف المرجعية الدينية بعد اعلان نتائج الانتخابات في ١٩ايار ٢٠١٤ فقد اوضحت المرجعية الدينية ذلك من خلال[١٩]:

اولاً:- اكدت المرجعية ان المشاركة الواسعة في الانتخابات تمثل املا كبيرا بالتغيير نحو الافضل بعد تحمل الجموع الكبيرة من المواطنين التحديات الامنية باندفاع عالٍ ومسؤولية وطنية وشاركت بالانتخابات واصفةً هذه المشاركة بانها سترفع بلا شك من رصيد الشعب العراقي في الاحترام والتقدير بين الشعوب الاخرى.

ثانياً:- دعت المرجعية الدينية مفوضية الانتخابات الى سرعة اعلان النتائج كي لا تكون عملية اعلانها عرضة للتشكيك بنزاهتها . كذلك شددت المرجعية على ضرورة الحرفية والمهنية باحتساب الاصوات (ان

اصوات الناس امانة في اعناق من يتصدى لهذه المسؤولية والمحافظة على الدقة والشفافية).

ثالثا:- دعت المرجعية بعد تصديق المحكمة الاتحادية على نتائج الانتخابات الى ضرورة الالتزام بالتوقيتات الدستورية وعقد جلسة البرلمان الاولى واختيار الرئاسات الثلاث وتشكيل الحكومة الدستورية .

رابعاً :- دعت المرجعية الدينية الكتل السياسية الى الابتعاد عن الشحن الطائفي والقومي الذي من شأنه الاضرار بمصالح الشعب وينهي وجود الدولة والمؤسسات العاملة فيها .

المبحث الثالث: نتائج الانتخابات البرلمانية وتشكيل الحكومة

تنحى الكثير من النظم الانتخابية في العالم إلى إعلان النتائج الانتخابية داخل مراكز ولجان الاقتراع العام في الدوائر الانتخابية وحسب النظام الانتخابي المطبق لما يمثله هذا الإعلان من تطبيق لمبدأ الشفافية والعلانية وبما يحقق الثقة ويؤكد على نزاهة الانتخابات . أما فيما يتعلق بإعلان النتيجة العامة للانتخابات فإنه يتم من قبل السلطة المخولة قانونا بذلك باعتباره قرار منشئ لحالة قانونية جديدة ووضع جديد في البلاد.

وتختلف السلطة المختصة بإعلان النتائج طبقا لما ينص عليه دستور الدولة أو قانون الانتخاب المطبق في كل حالة انتخابية .

المطلب الاول: نتائج الانتخابات البرلمانية العراقية لعام ٢٠١٤ م

مع انتهاء عملية الفرز في الانتخابات العراقية يتم تسجيل عدد الأصوات لكل كيان سياسي في الحقل المخصص لذلك الكيان السياسي في استمارة رقم (١٢٢) كما نص النظام الخاص بالعد والفرز على قيام مدير محطة الاقتراع بالإعلان عن النتائج الأولية التي حققها المرشحون داخل محطته الانتخابية . وبما أن العراق هو من البلدان التي انتهجت أسلوب إدارة الانتخابات إلى هيئة مستقلة والتي من ضمن مهام هذه المفوضية هو الإعلان عن نتيجة الانتخابات والاستفتاءات في العراق وهو ما نصت عليه المادة الرابعة (٤) : (تمارس المفوضية العليات المستقلة للانتخابات الصلاحيات الآتية . .... . سابعا: إعلان النتائج النهائية للانتخابات والاستفتاء بعد المصادقة عليها من الجهات القضائية المختصة باستثناء نتائج انتخابات مجلس النواب التي تصادق عليها المحكمة الاتحادية العليا)[٢٠] وبذلك فإن المفوضية هي الجهة المخولة قانونا الإعلان عن نتائج الانتخابات العراقية . باستثناء النتائج النهائية لانتخابات مجلس النواب التي لا يعلن عنها إلا بعد المصادقة عليها من قبل المحكمة الاتحادية العليا . وهو تطبيق لما جاءت به المادة (٩٣) من الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ والتي تحدثت عن اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا بالقول (أن تختص المحكمة

الاتحادية العليا بما يلي: سابعا : المصادقة على النتائج النهائية للانتخابات العامة لعضوية مجلس النواب).

ومع اعلان نتائج الانتخابات البرلمانية العراقية لعام ٢٠١٤م . انقسمت الآراء بين مؤيد ومصدق لنتائج التي اعلنتها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ومن شكك بمصداقية وحيادية عمل المفوضية متهماً المفوضية بحدوث حالات تلاعب وتزوير في صناديق الاقتراع وعدم اظهار النتائج الحقيقية لعملية الانتخاب . وقد تجلى ذلك من خلال المؤتمرات الصحفية والبيانات لقادة وممثلي الائتلافات والكتل السياسية على اختلاف انتمائها القومية والدينية والمذهبية الا ان الجميع عاد وسلم وقبل بما اعلنته المفوضية من نتائج والتي على اثرها تم تحديد الاحجام الحقيقية للكتل السياسية داخل مجلس النواب ومن ثم تولي المناصب في السلطة التنفيذية . ومن خلال هذا المبحث نسلط الضوء على نتائج هذه الانتخابات وتشكيل الحكومة الدستورية الثالثة .

اكد مجلس المفوضين ان النسبة الكلية لمشاركة العراقيين في الانتخابات التشريعية لعام ٢٠١٤م في اقتراعات العام والخاص والخارج بلغت ٦٣٪ .

اما نسبة المشاركة لمن استلموا بطاقاتهم الانتخابية فكانت نسبتهم ٧٠٪[٢١]. وقد حظيت الانتخابات التشريعية العراقية باهتمام دولي واقليمي وتمت الاشادة بها من قبل العديد من الاوساط السياسية الداخلية والدولية والاقليمية حيث عد رئيس مجلس الوزراء نوري المالكي ان اقامة الانتخابات في وقتها المحدد يعد جزء من الوفاء بوعود اجرائها دون تأخير يذكر وخاطب المالكي الشعب العراقي قائلا ((لقد اوفينا اليوم بوعدنا لكم بأجراء الانتخابات النيابية بموعدها المحدد بانسيابية عالية واجواء تنافسية حيادية وفرتها الحكومة بمهنية عالية من حقكم ان تفتخروا بها مؤكدا ان الارهابيين والمراهنين لم يستطيعوا التأثير في سيرها وتعكير صفوها وكذلك اشاد الرئيس الامريكي بحجم تدفق الناخبين العراقيين واقبالهم على التصويت وشدد الرئيس الامريكي على اهمية ان تكزون الانتخابات اداة لوحدة العراق من خلال تشكيل حكومة جديدة مدعومة من جميع اطياف الشعب العراقي كذلك اشاد مجلس الامن الدولي بنجاح الانتخابات العراقية ودعا قادة العراق الى المشاركة في اسرع وقت ممكن في تشكيل حكومة تمثل ارادة وسيادة الشعب العراقي كذلك اشاد السفير البريطاني في بغداد بنجاح الانتخابات قائلا (ان بلادنا شاركت في مراقبة الانتخابات بطلب من المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وزرنا نحو ١٢ مركز انتخابي في بغداد ومناطق اخرى في اقليم كردستان ووجدنا اجراءات ومشاركة ممتازة بالإضافة الى الظروف الامنية .

كذلك ثمنت روسيا جهود الحكومة العراقية في تنظيم الانتخابات التشريعية واعربت عن املها في اقامة الحوار بين مختلف القوى السياسية والحزبية في العراق . اما عن نتائج الانتخابات كما اعلنتها المفوضية المستقلة للانتخابات اثناء المؤتمر الصحفي في ١٩/ايار/٢٠١٤ فقد تصدرت كتلة دولة القانون القوائم بـ (٩٥) مقعد يليها التيار الصدري بـ(٣٤) مقعد ويليها ائتلاف المواطن (٣١) مقعد وائتلاف متحدون للإصلاح (٢٣) مقعد والحزب الديمقراطي الكردستاني (٢٣) مقعد وائتلاف الوطنية (٢١) مقعد[٢٢]. واكدت المفوضية العليا خلال مؤتمر صحفي الغاء نتائج نحو (٣٠٠) محطة انتخابية واحالة الالاف موظفي الاقتراع الى القضاء لمحاولتهم التلاعب بنتائج الانتخابات كذلك دعت بعثة الامم المتحدة في العراق (يونامي) المرشحين ومؤيديهم الى الحفاظ على السلمية والديمقراطية[٢٣]. وبعد اعلان نتائج الانتخابات فازت (٢٢) مرشحة من دون كوتا النساء ابرزهن (نجيبه نجيب وحنان الفتلاوي وسهاد موسى وخولة منسي عوفي وشيرين عبدالرحمن وصباح عبد الرضا عبدالرزاق وانتصار خضر ومحاسن حمدون وسروى عبد الواحد وندى عبدالله جاسم وهدى سجاد) . وكان ابرز الخاسرين في هذه الانتخابات من النواب السابقين (نعيم عبعوب وعزت الشابندر وعلي الشلاه وسامي العسكري وحسن السنيد والنائب حسن العلوي وغيرهم) ولم يحتفظ سوى (٦٩) نائب من الدورة البرلمانية السابقة . يذكر انه وفقا لقانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (٤٥) لسنة ٢٠١٣ تم احداث تغيير في عدد المقاعد النيابية المحافظات حيث ارتفع مجموع اعضاء مجلس النواب المنتخبين في هذه الدورة الانتخابية الى (٣٢٨) مقعداً والجدول التالي يبين تلك الزيادة[٢٤].

ت	المحافظة	عدد المقاعد في ٢٠١٠	عدد المقاعد في ٢٠١٤
١.	بغداد	٦٨	٦٩
٢.	نينوى	٣١	٣١
٣.	البصرة	٢٤	٢٥
٤.	ذي قار	١٨	١٩
٥.	بابل	١٦	١٧
٦.	السليمانية	١٧	١٨
٧.	الانبار	١٤	١٥

٨.	اربيل	١٤	١٥
٩.	ديالى	١٣	١٤
١٠.	كركوك	١٢	١٢
١١.	صلاح الدين	١٢	١٢
١٢.	النجف الاشرف	١٢	١٢
١٣.	واسط	١١	١١
١٤.	القادسية	١١	١١
١٥.	ميسان	١٠	١٠
١٦.	دهوك	١٠	١١
١٧.	كربلاء المقدسة	١٠	١١
١٨.	المثنى	٧	٧
١٩.	المجموع		٣٢٠ وتبقى (٨) مقاعد يتم توزيعها بين الكتل السياسية (المكونات) وفق الية توافقية.

وبعد مناشدات سياسية وشعبية ودينية عقدت اول جلسة للبرلمان في دورته الثالثة يوم الثلاثاء الموافق ٢٠١٤/٧/١ وحضر الجلسة (٢٥٥) نائباً من اصل (٣٢٨) هو عدد اعضاء مجلس النواب المنتخبين في هذه الدورة وتمت المباشرة بأعمال الجلسة الافتتاحية برئاسة النائب مهدي الحافظ اكبر الاعضاء سناً لاختيار رئيس مجلس النواب ونائبيه حيث اخفق البرلمان الجديد في انجاز هذه المهمة بعد ان اختل النصاب القانوني بعد ان طلب رئيس البرلمان السابق (أسامة النجيفي) رفع الجلسة لغرض الاتفاق على الاسماء المرشحة لتلك المناصب لترفع الجلسة بعد ذلك لمدة اسبوع من اجل التوافق على مرشحي الرئاسات الثلاثة[٢٥].

وقد عكست هذه الجلسة الوضع المرتبك والخلافات الحادة بين الكتل السياسية وكان السبب الرئيس هو رغبة بعض الكتل الإبقاء على مرشحيهم في نفس المناصب السابقة ، دولة القانون (رئاسة مجلس الوزراء ، اتحاد القوى ، رئاسة مجلس النواب ، التحالف الكردستاني رئاسة الجمهورية) وكان الخلاف الأبرز في تلك الجلسة هو تغيير رئاسة مجلس

الوزراء أو ما أسموه بالولاية الثالثة للسيد رئيس مجلس الوزراء (نوري المالكي) بعد فوز دولة القانون بالمرتبة الأولى بالانتخابات.

المطلب الثاني: تشكيل الرئاسات الثلاث والحكومة الاتحادية

ونجح مجلس النواب في جلسته التي عقدت بتاريخ ٢٠١٤/٧/١٥م في اختيار رئيساً لمجلس النواب ونائبيه حيث حصل النائب (سليم الجبوري) من اتحاد القوى العراقية على (١٩٤) صوتاً من مجموع عدد المصوتين البالغ (٢٧٣) في الجولة الاولى في ما حصلت منافسته شروق العبايجي (من التحالف المدني) على (١٩) صوتاً . وبلغ عدد البطاقات الباطلة (٦٠) كما فاز النائب الدكتور (حيدر العبادي) بمنصب النائب الاول بعد جولة ثانية بعد حصوله على (١٤٩) صوتاً في الجولة الاولى مع المرشح للمنصب الدكتور (احمد الجلبي) الذي حصل (١٠٧) صوت وعلى اثرها انسحب من المنافسة بعد رفع الجلسة من قبل رئيس السن لمجلس النواب (مهدي الحافظ) والتشاور من قبل قيادات كتل التحالف الوطني واختيار مرشح واحد لمنصب النائب الاول لرئيس مجلس النواب وهكذا تم انتخاب النائب (حيدر العبادي) ليكون النائب الاول بأغلبية مطلقة . كذلك فاز النائب (ارام شيخ محمد) عن كتلة التغيير من التحالف الكردستاني بمنصب النائب الثاني لرئيس مجلس النواب[٢٦]. ثم جاءت المرحلة الثانية لانتخاب رئيس الجمهورية وبعد ترشيحات وخلافات ومداخلات وظهور قائمة كبيرة من المرشحين لأول مرة (اكثر من ٩٣ اسم) وكان الابرز فيها هو ترشيح أحد النائبات الدكتورة (حنان الفتلاوي) من دولة القانون لهذا المنصب بشكل شخصي وحصولها على (٣٧) صوت ثم انسحبت في الجولة الثانية بعد طلب من رئيس التحالف الوطني (ابراهيم الجعفري) وبعد مطالبة النائبة للمرشح النائب (فؤاد معصوم) لاتخاذ مواقف حاسمة من القضايا الوطنية منها ما يتعلق بوحدة العراق وقضية كركوك والنفط والغاز . كذلك حصول النائب عن التحالف المدني (فائق الشيخ علي) على (١٠) اصوات والذي انسحب هو ايضاً في الجولة الثانية . و في الجولة الثانية ولعدم حصول مرشح التحالف الكردستاني (فؤاد معصوم) على نسبة الثلثي اصوات اعضاء مجلس النواب في الجولة الاولى.

تم اجراء التصويت في الجولة الثانية على منصب رئيس الجمهورية وبلغ العدد الكلي للمصوتين لانتخاب رئيس الجمهورية (٢٦٩) بلغت الصحيحة منها (٢٢٨) والباطلة (٤١) صوتاً اذا حصل المرشح فؤاد معصوم على (٢١١) في ما حصل منافسه حسين الموسوي على (١٧) صوتاً وبذلك اعلن الدكتور فؤاد معصوم رئيساً لجمهورية العراق وادى اليمين الدستورية امام اعضاء مجلس النواب ورئيس المحكمة الاتحادية العليا طبقا لما نصت عليه المادة (٧١) من الدستور العراقي ((يؤدي رئيس الجمهورية اليمين الدستورية أمام

مجلس النواب بالصيغ المنصوص عليها في المادة (٥٠) من الدستور)) متعهداً في كلمة له بعد القسم بالحفاظ على الدستور بجميع مواده والحفاظ على مصلحة البلاد وسيادته وحل المشاكل العالقة بين الإقليم والمركز[٢٧].

وقد نجح ضغط المرجعية الدينية وارادة التحالف الوطني والضغط الاقليمي والدولي من الاطاحة بولاية (المالكي) الثالثة بعد ان كلف رئيس الجمهورية (فؤاد معصوم) بشكل رسمي النائب الاول لرئيس البرلمان المرشح عن التحالف الوطني (حيدر العبادي) بتشكيل الحكومة المقبلة بعد انقضاء المدة الدستورية للتكليف والتي مددت الى ثلاثة ايام (عدم احتساب ايام عيد الفطر المبارك) وهكذا صدر التكليف بموجب المرسوم الموقع بتاريخ ٢٠١٤/٨/١١ وحمل الرقم (١٥٢) استنادا الى احكام المادتين اولا وثانياً من المادة (٧٦) من الدستور والبند سابعاً من المادة (٧٣) حيث يكلف حيدر العبادي مرشح التحالف الوطني العراقي من ائتلاف دولة القانون بتشكيل مجلس الوزراء[٢٨]. ومع اقتراب انتهاء فترة التكليف امهل حيدر العبادي الشركاء(٧٢ ساعة) لتقديم مرشحيهم لأشغال المناصب الوزارية وضرورة ترشيح من تتوافر فيه الكفاءة والنزاهة الا ان الكتل السياسية لم تستجب لهذا الامر[٢٩]. ثم عاد العبادي وهدد بإلغاء التكليف في حال عدم ترشيح الكتل السياسية لشخصيات كفؤه للكابينة الوزارية مشيرا الى ان بعض الكتل قدمت مرشحين لا يتمتعون بالكفاءة والنزاهة وعليهم قضايا فساد . وبعد كل هذه السجالات والمفاوضات بين الكتل السياسية لحسم ملف التشكيلة الوزارية الا ان (العبادي) ابلغ رئيس مجلس النواب بالدعوة الى عقد جلسة مسائية لمجلس النواب في يوم الاثنين الموافق الثامن من ايلول من اجل التصويت على التشكيلة الوزارية التي توافقت عليها معظم الكتل السياسية العراقية[٣٠].

وقد نالت الحكومة الجديدة بـ(٢٣) وزيراً والمنهاج الوزاري ثقة البرلمان بعد مخاض عسير وخلافات حادة في جلسة مجلس النواب التي عقدت مساء يوم الاثنين الموافق الثامن من ايلول والتي استمرت لمدة ساعتين بغياب ممثلي التحالف الكردستاني في الوزارة الجديدة (هوشيار زيباري ، روز نوري شاويس فرياد راوندوزي) وكذلك غياب (حسين الشهرستاني) المكلف بتولي وزارة التعليم العالي والبحث العلمي . في ما بقيت وزارات (الدفاع ، الداخلية ، الموارد المائية ، السياحة ، الهجرة والمهجرين ، المرأة) شاغرة تدار بالوكالة لحين الاتفاق على شغلها من قبل مرشحي الكتل السياسية. والجدول التالي يبين التشكيلة الوزارية لحكومة (د. حيدر العبادي) بعد استكمالها بعد توافق الكتل السياسية ، حيث شملت بالإضافة إلى تولي ثلاث نواب لرئيس الجمهورية هم (نوري المالكي ، أسامة النجيفي ، أياد علاوي):-[٣١].

الاسم	المنصب
د. حيدر العبادي	رئيس الوزراء
روز نوري شاويس	نائب رئيس الوزراء
صالح المطلك	نائب رئيس الوزراء
بهاء الاعرجي	نائب رئيس الوزراء
ابراهيم الجعفري	وزير الخارجية
عادل عبد المهدي	وزير النفط
هوشيار زيباري	وزير المالية
حسين الشهرستاني	وزير التعليم العالي
باقر جبر الزبيدي	وزير النقل
سلمان الجميلي	وزير التخطيط
قاسم الفهداوي	وزير الكهرباء
محمد اقبال	وزير التربية
عبدالكريم يونس	وزير البلديات
عبدالحسين عبطان	وزير الشباب
فرياد راوندوزي	وزير الثقافة
محمد شياع السوداني	وزير العمل
محمد مهدي البياتي	وزير حقوق الانسان
فلاح حسن زيدان	وزير الزرعة
قتيبة الجبوري	وزير البيئة
عديله حمود	وزيرة الصحة
فارس ججو	وزير العلوم والتكنلوجيا
نصير العيساوي	وزير الصناعة
احمد الجبوري	وزير الدولة لشؤون المحافظات ومجلس النواب
حيدر الزاملي	وزير العدل
طارق الخيكاني	وزير الاسكان والاعمار
كاظم الراشد	وزير الاتصالات
املاك محمد	وزير التجارة
محمد الغبان	وزير الداخلية
خالد العبيدي	وزير الدفاع
محسن الشمري	وزير الموارد المائية

اما عن اهم الملاحظات التي يمكن ان ترد على هذه التشكيلة الحكومية فهي :-

١- الابقاء على وزارات مهمة وعديدة بدون اشغال وتدار بالوكالة على الرغم من تعهد رئيس الوزراء الجديد امام البرمان بحسمها خلال مدة اسبوع .

٢- الغياب الواضح لكتلة التحالف الكردستاني في التشكيلة الحكومية عند اداء اليمين الدستورية اما مجلس النواب وعدم الاتفاق على الاسماء التي ذكرت في هذه التشكيلة وتجلى ذلك البلاغ الذي تلي امام رئيس واعضاء مجلس النواب والذي تضمن (٦ شروط) مقابل دعم الحكومة .

٣- تولي شخصيات كارزمية مهمة لحقائب وزارية الامر الذي يجعل من هذه الحكومة محصنة من المحاسبة والمراقبة امام البرلمان خاصة وان الوزارات المهمة اسندت الى رؤساء كتل وتحالفات سياسية كبيرة .

٤- ان التشكيلة الحكومية الجديدة في ظل هذا النظام البرلماني تعيدنا الى العهد الملكي حيث تخلت الشخصيات الكبيرة الكارزمية عن الانفة والاستكبار بتولي مناصب وزارية بعد شغلها مناصب قيادية مهمة (رئاسة الوزراء ، رئاسة البرلمان) .

٥- اعلن رئيس الوزراء د. حيدر العبادي امام البرلمان العراقي عند عرضه المنهاج الوزاري واسماء الحكومة انه لم يكن له دور كبير ومباشر في اختيار هذه التشكيلة الوزارية تاركاً الامر لرؤساء الكتل السياسية في اختيار الوزراء الامر الذي يطرح سؤال مهم مفادهُ هل ان رئيس الوزراء والتشكيلة الحكومية سوف تكون معفاة من المسؤولية والمحاسبة والمراقبة امام مجلس النواب وهذا ما يتعارض مع نص المادة (٧٨) باعتبار رئيس مجلس الوزراء هو المسؤول التنفيذي المباشر عن السياسة العامة للدولة والقائد العام للقوات المسلحة وكذلك المادة (٨٣) من الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥م التي تنص على(تكون مسؤولية رئيس مجلس الوزراء امام مجلس النواب تضامنية وشخصية).

٦- ان هذه التشكيلة الوزارية ما كان لها ان ترى النور بغياب الضغط الاقليمي والدولي وكذلك ضغط المرجعية الدينية في النجف الاشرف التي جعلت من الفرقاء السياسيين في صف واحد ومتقدم لإنجاح الحكومة والقضاء على الارهاب التكفيري الذي يتواجد في محافظات عديدة من العراق .

٧- من اجل انجاح هذه الحكومة يتوجب على رئيس مجلس الوزراء تنفيذ البرنامج الحكومي الذي عرضه امم ملس النواب في جلسة منح الثقة

وكذلك تنفيذ ما تم الاتفاق عليه من قبل الكتل السياسية والمتمثلة بورقة الحقوق التي قدمها اتحاد القوى العراقية وكذلك تنفيذ ما امكن من الشروط الستة التي وضعها التحالف الكردستاني مقابل دعمه للحكومة اضافة الى وضع معالجات واقعية للمسائل العالقة.

٨- ينظر المراقبون لهذه الحكومة بأنها ستكون المنقذ للعراق في حالة تحقيق التوافق والتعاون فيما بين الأطراف المؤتلفة منها من آفة الإرهاب والتقسيم.

الخاتمة:

في ضوء ما سبق يمكن القول بان الانتخابات البرلمانية العراقية الثالثة لعام ٢٠١٤ التي تمخض عنها تشكيل الحكومة الدستورية الثالثة تمثل محطة مهمة من محطات العملية السياسية في العراق والمشاركة السياسية الواسعة فيها انما تدل على رغبة الشعب في المشاركة في صنع السياسات العامة للدولة وفي جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية . وقد القت هذه الراسة الضوء على كثير ن المحطات المهمة التي مرت بها عملية الانتخابات وما رافقها من ظروف وتعقيدات تمخضت في النتيجة النهائية عن ولادة حكومة جديدة برئاسة الدكتور حيدر العبادي . ان اقل ما يقال عن هذه الانتخابات ان هذه الانتخابات وما نتج عنها من تشكيل للحكومة الدستورية الثالثة ما كان لها ان ترى النور لولا ضغط المرجعية الدينية في النجف الاشرف التي طالبت بالتغيير وحثت الشعب على لمشاركة في الانتخابات ودعت الكتل السياسية الى ضرورة الالتزام بالتوقيتات الدستورية لتشكيل الرئاسات الثلاث بعد اعلان النتائج النهائية للانتخابات وكذلك المطالبات من قبل الدول الاقليمية والدولية لتحقيق هذا الغرض خاصة وان العراق قد شهد أثناء هذه الانتخابات مباشرة هجمة ارهابية نتج عنها احتلال مدن واقضية وقرى عديدة وخضوعها لسيطرة العصابات الارهابية ونزوح وتهجير الالاف من المواطنين لأسباب قومية وطائفية وعرقية . الامر الذي تطلب من الجميع القفز على الخلافات الجانبية والوقوف صفاً واحداً لمواجهة قوى التكفير والارهاب . ان نجاح الحكومة الدستورية في ظل هذه الاوضاع يتطلب وضع لبرنامج الحكومي الذي اعلن امام مجلس النواب عند نيل حكومة العبادي الثقة موضع النفيذ والاهتمام بحل المسائل العالقة بين الحكومة الاتحادية واقليم كردستان كذلك النهوض بواقع المحافظات التي تعاني من انعدام في الخدمات وتفشي البطالة وكذلك بناء استراتيجية وطنية شاملة تضع الحلول لكل التحديات التي تواجه العراق على الصعيد الداخلي والخارجي.

الهوامش:

(١) أنظر: ابن منظور ، لسان العرب ، الجزء الرابع عشر ، ط٣ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، بدون سنة طبع ، ص٧٩.
(٢) أنظر: مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي ، القاموس المحيط ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠٠٤ ، ص١٦٣.
(٣) أنظر: د. محمد فرغلي محمد علي ، نظم وإجراءات انتخاب أعضاء المجالس المحلية في ضوء القضاء والفقه ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٨ ، ص١٢٨.
(٤) د. صالح جواد كاظم ود. علي غالبي العاني: الأنظمة السياسية ، دار الحكمة ، بغداد ، ١٩٩١ ، ص٣٥.
(٥) د. عبد الغني بسيوني عبد الله: أنظمة الانتخاب في مصر والعالم، منشأة دار المعارف ، الإسكندرية ، ١٩٩٠ ، ص٧.
(٦) أنظر: زهير أحمد عبد الغني قدورة ، الشورى في الإسلام والأنظمة السياسية المعاصرة ، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٩٥ ، ص٣٢٥ .
(٧) الوقائع العراقية: العدد (٤٣٠٠) في ٢٠١٣/١٢/٢ م .
(٨) صحيفة الصباح: العدد (٣٠٧١) في ٢٧ اذار ٢٠١٤م.
(٩) قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (٤٥) لسنة ٢٠١٣ ، المادة (٤١/ثالثا).
(١٠) انظر: صحيفة الصباح ، العدد (٣٠٣١) في ٨ شباط ٢٠١٤ م.
(١١) انظر: صحيفة الصباح ، مجلس المفوضين يستقيل احتجاجاً على الضغوطات التشريعية والقضائية ، العدد(٣٠٧٠) في ٢٦/اذار/٢٠١٤م
(١٢) انظر صحيفة الصباح ،المالكي البرلمان مسؤول عن استقالة المفوضين ، العدد(٣٠١٧) في ٢٧/اذار/٢٠١٤م.
(١٣) انظر صحيفة المدى: العدد (٣٠٦٨)، في ٢٧/نيسان/٢٠١٤م.
(١٤) أنظر: قانون انتخاب مجلس النواب العراقي رقم (٤٥) لسنة ٢٠١٣ ، المادة (٤٠ – أولا ، ثانيا ، ثالثا ، رابعا ، خامسا).
(١٥) عبد المهدي الكربلائي: من خطبة الجمعة في الصحن الحسيني الشريف في ٤/نيسان/٢٠١٤.
(١٦) السيد احمد الصافي : خطبة الجمعة في الصحن الحسيني الشريف ،١١ – نيسان - ٢٠١٤.
(١٧) انظر بيان صادر من مكتب السيد السيستاني (دام ظله)الموقف من المرشحين والكتل في الانتخابات في ٢٠١٤/٤/٢٣م.
(١٨) بيان صادر من مكتب السيد السيستاني(دام ظله) : ٢٠١٤/٤/٢٣.
(١٩) عبد المهدي الكربلائي : خطبة الجمعة في الصحن الحسيني الشريف في ٣ ايار ٢٠١٤.
(٢٠) أنظر: القانون رقم (١١) لسنة ٢٠٠٧ ، الفقرة (سابعا) من المادة (٤).
(٢١) انظر صحيفة الصباح: اشادات دولية واممية واسعة بنجاح عملية الاقتراع،العدد(٣٠٩٩) في ٣ ايار ٢٠١٤.
(٢٢) صحيفة الصباح ، العدد(٣٠١٤) في ٢٠ ايار ٢٠١٤.
(٢٣) صحيفة الصباح ، المصدر السابق نفسه.
(٢٤) انظر قانون رقم (٤٥) لسنة ٢٠١٣ المنشور في الوقائع العراقية ، العدد (٤٣٠٠) في ٢٠١٣/١٢/٢.
(٢٥) انظر جريدة الصباح ، العدد(٣١٤٧) في ٢٠١٤/٧/٢ ، وقد تم نقل وقائع افتتاح الجلسة من على شاشة العراقية الفضائية وقنوات فضائية اخرى . مشاهدة حية للباحث.
(٢٦) انظر: جريدة البيان في ٢٠١٤/٧/١٦.

(٢٧) صحيفة الصباح العدد (٣١٦٧) في ٢٦ تموز ٢٠١٤ م. وقد تم نقل هذه الجلسة عبر قناة العراقية الفضائية وشاهدها الباحث بدءً من الساعة الثانية ظهراً .

(٢٨) انظر: صحيفة الدستور العدد (٣١٤٤) في ١٢ اب ٢٠١٤م .

(٢٩) انظر: صحيفة الصباح العدد (٣١٨٥) في ٢٣ اب ٢٠١٤م.

(٣٠) بيان مكتب رئيس الوزراء ورسالة موجهة الى رئيس مجلس النواب ، قناة العراقية الفضائية ، الساعة الثامنة مساءً في ٧/ ٢٠١٤/٩م.

(٣١) الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على التشكيلة الوزارية التي اعلنت من على شاشة قناة العراقية الفضائية مساء يوم الاثنين الموافق ٨ ايلول ٢٠١٤.

المصادر:

١- ابن منظور ، لسان العرب ، الجزء الرابع عشر ، ط٣ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، بدون سنة طبع.

٢- مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي ، القاموس المحيط ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠٠٤.

٣- د. محمد فرغلي محمد علي ، نظم وإجراءات انتخاب أعضاء المجالس المحلية في ضوء القضاء والفقه ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٩٨.

٤- د. صالح جواد كاظم ود. علي غالبي العاني: الأنظمة السياسية ، دار الحكمة ، بغداد ، ١٩٩١.

٥- د. عبد الغني بسيوني عبد الله: أنظمة الانتخاب في مصر والعالم ، منشأة دار المعارف ، الإسكندرية ، ١٩٩٠.

٦- زهير أحمد عبد الغني قدورة : الشورى في الإسلام والأنظمة السياسية المعاصرة ، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٩٥.

٧- قانون رقم (١١) لسنة ٢٠٠٧ (قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات).

٨- قانون انتخاب مجلس النواب رقم (٤٥) لسنة ٢٠١٣.

٩- الوقائع العراقية ، العدد(٤٣٠٠) في ٢/١٢/٢٠١٣ م.

١٠-صحيفة الصباح ، العدد(٣٠٧١) في ٢٧ اذار ٢٠١٤م

١١-صحيفة الصباح ، العدد (٣٠٣١) في ٨ شباط ٢٠١٤ م

١٢-صحيفة الصباح ، مجلس المفوضين يستقيل احتجاجاً على الضغوطات التشريعية والقضائية ، العدد(٣٠٧٠) في ٢٦ اذار ٢٠١٤م

١٣-صحيفة الصباح ،المالكي البرلمان مسؤول عن استقالة المفوضين ، العدد(٣٠١٧) في ٢٧ اذار ٢٠١٤ م.

١٤-صحيفة المدى ، العدد(٣٠٦٨) ، في ٢٧ – نيسان – ٢٠١٤م

١٥-عبد المهدي الكربلائي : من خطبة الجمعة في الصحن الحسيني الشريف في ٤-نيسان-٢٠١٤

١٦-السيد احمد الصافي : خطبة الجمعة في الصحن الحسيني الشريف ،١١ – نيسان-٢٠١٤.

١٧-بيان صادر من مكتب السيد السيستاني(دام ظله): ٢٠١٤/٤/٢٣

١٨-صحيفة الصباح العدد (٣١٦٧) في ٢٦ – تموز- ٢٠١٤ م. وقد تم نقل هذه الجلسة عبر قناة العراقية الفضائية وشاهدها الباحث بدءً من الساعة الثانية ظهراً .

١٩-صحيفة الدستور العدد ، (٣١٤٤) في ١٢ – اب – ٢٠١٤م .

٢٠-صحيفة الصباح العدد (٣١٨٥) في ٢٣ – اب – ٢٠١٤م.

٢١-بيان مكتب رئيس الوزراء ورسالة موجهة الى رئيس مجلس النواب ، قناة العراقية الفضائية ، الساعة الثامنة مساءً في ٧/ ٢٠١٤/٩م.

٢٢-صحيفة البيان في ٢٠١٤/٧/١٦

٢٣-صحيفة الصباح ، اشادات دولية واممية واسعة بنجاح عملية الاقتراع ، العدد (٣٠٩٩) في ٣ – ايار – ٢٠١٤.